١٩/١/١٩٨٦). كذلك كشف ساريد وتسوكر النقاب، في رسالة سابقة موجهة الى رئيس الادارة المدنية، اريه دولتسين، عن ان مديرية عقارات اسرائيل، تقوم، عبر شركة هيمنوته التابعة للكيرن كاييمت لیسرائيل، بشراء الاراضي في المناطق المحتلة، بالاموال التبرعات من يهود الولايات المتحدة الاميركية، الامر الذي يتعارض مع قوانين الخيرية المعمول بها في الولايات المتحدة الاميركية، والتي تعفي تلك الاموال المتبرع بها من الضريبة شرط استثمارها داخل حدود الخط الاخضر، اي حدود اسرائيل ما قبل العام ١٩٦٧ (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٥).

ومن ناحية اخرى، وجه عضو الكنيست يوسي ساريد وسكرتير حركة راتس دادي تسوكر اتهاماً صريحاً الى شامير بقولهما ان في حوزتهما معلومات تؤكد ان شامير هو الشخصية التي دعت تجار الاراضي واصحاب المشاريع الخاصة في الضفة الغربية الى التبرع بالاموال الى صندوق الليكود (**عل همشمار**، ٢/١/١٩٨٦). وكان شامير استبق هذه الاتهامات الصريحة، عندما عقب على استئناف الشرطة للتحقيق، بقوله: «ان هناك دوافع سياسية دفعت الشرطة الى استئناف التحقيق في قضية الاراضي» (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٥). ونفى شامير، في تصريح لاحق، وصف عمليات شراء الاراضي في الضفة الغربية بانها عمليات سلب، مضيفاً ان «كل مافي الامر هو اننا نعود الى ارض ابائنا» (**دافار**، ١٢/١٢/١٩٨٥). ونقلت عنه عل همشمار (١٣/١٢/١٩٨٥) قوله: «ان ما نشر عن قضية الاراضي مبالغ فيه، وهو جزء من محاولة المساس [بمشروع] الاستيطان في ارض اسرائيل، وغير ذلك بالليكود ذاته».

وحذا حذو شامير العديد من قادة الليكود الآخرين في محاولة مفضوحة لتسييس وادلجة الجدل حول قضية الاراضي. فالوزير موشي ارنس، اعتبر ما يجري بمثابة محاولة لتشويه سمعة كل من له علاقة بمشروع الاستيطان، عبر استخدام طرق مرفوضة، يتوجب على كل انسان ان يدينها. واضاف مستدركاً «ليس مستبعداً ان يكون احدهم قد عمل بشكل مخالف للقانون، في شبكة تضم مئات الشبان في مشروع الاستيطان» (**المصدرنفسه**). واتهم رئيس كتلة الليكود في الكنيست، حاييم كوفمان، الشرطة بدفع ثمن الاعمال التي نفذها بتشجيع جهات رسمية رفيعة المستوى. واكد «ان شخصيات رفيعة المستوى في الليكود هي التي حثته ـ في حينه ـ على عدم التقيد بالاشكاليات، وعلى التخلي عن الاوراق والوثائق الرسمية، والعمل دون تردد على شراء المزيد من الاراضي في المناطق المحتلة». ويختم تصريحه هذا بالقول «ان شخصيات تشغل مناصب رسمية وعدته بترتيب الامور فيما بعد وانه لا داعي للقلق» (**المصدر نفسه**).

ووجه عضو الكنيست يوسي ساريد وسكرتير حركة راتس دادي تسوكر اتهاماً صريحاً الى شامير بقولهما ان في حوزتهما معلومات تؤكد ان شامير هو الشخصية التي دعت تجار الاراضي واصحاب المشاريع الخاصة في الضفة الغربية الى التبرع بالاموال الى صندوق الليكود (**عل همشمار**، ٢/١/١٩٨٦). وكان شامير استبق هذه الاتهامات الصريحة، عندما عقب على استئناف الشرطة للتحقيق، بقوله: «ان هناك دوافع سياسية دفعت الشرطة الى استئناف التحقيق في قضية الاراضي» (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٥). ونفى شامير، في تصريح لاحق، وصف عمليات شراء الاراضي في الضفة الغربية بانها عمليات سلب، مضيفاً ان «كل مافي الامر هو اننا نعود الى ارض ابائنا» (**دافار**، ١٢/١٢/١٩٨٥). ونقلت عنه عل همشمار (١٣/١٢/١٩٨٥) قوله: «ان ما نشر عن قضية الاراضي مبالغ فيه، وهو جزء من محاولة المساس [بمشروع] الاستيطان في ارض اسرائيل، وغير ذلك بالليكود ذاته».

وحذا حذو شامير العديد من قادة الليكود الآخرين في محاولة مفضوحة لتسييس وادلجة الجدل حول قضية الاراضي. فالوزير موشي ارنس، اعتبر ما يجري بمثابة محاولة لتشويه سمعة كل من له علاقة بمشروع الاستيطان، عبر استخدام طرق مرفوضة، يتوجب على كل انسان ان يدينها. واضاف مستدركاً «ليس مستبعداً ان يكون احدهم قد عمل بشكل مخالف للقانون، في شبكة تضم مئات الشبان في مشروع الاستيطان» (**المصدرنفسه**). واتهم رئيس كتلة الليكود في الكنيست، حاييم كوفمان، الشرطة

قادة الليكود... دوافع سياسية!

مع سير التحقيق، اخذت التلميحات السابقة الى تورط شخصية بارزة من الليكود في عملية صفقات البيع والشراء غير القانونية للاراضي في الضفة الغربية تصبح اكثر صراحة لناحية تحديد هوية الشخصية المذكورة. في هذا الصدد، نسبت صحيفة هآرتس (١٢/١٢/١٩٨٥) الى احد كبار المتورطين في صفقات البيع المزورة قوله ـ في اعقاب التحقيق معه ـ انه اذا تم تقديمه الى المحاكمة بشأن صفقات بيع الاراضي المزورة فـ «سوف اضع في قفص الاتهام شخصيات كبيرة، من بينها شامير واريئيل شارون، اللذان دفعاني سوية مع آخرين ـ في حينه ـ الى شراء مساحات اكبر، فاكبر، من الاراضي، والى اقامة عدد اكبر من المشاريع في المناطق المحتلة». واضاف انه لن يوافق على ان